التنويع الاقتصادي في العراق: الواقع والضرورات والتحديات

أ.م.د. بشار احمد العراقي م.م. محمد يونس محمد الشرابي م.د. نمير أمير الصائغ

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل / قسم العلوم المالية والمصرفية

Economic Diversification in Iraq: Reality, Imperatives and Challenges

Dr.Bashar A. AL-Iragi Mohammed younus Nameer AL.Saegh

Bashar_92@yahoo.com mohamed.younus717@gmail.com nameer_alsaegh@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2018/ 8/11 تاريخ قبول النشر 2018/10/7 تاريخ النشر 7 / 4/2024

10.34009/aujeas.2024.183159

المستخلص

يهدف البحث إلقاء نظرة بانورامية عن ماهية التنويع الاقتصادي، وتحليل أبعاده، ومحاولة الوقوف على خريطة التنوع الاقتصادي في العراق، وما هي الضرورات المطلوبة لتحقيقه، وما نوع التحديات التي يمكن ان تواجهه في الوصول الى التنويع المطلوب، من خلال استعراض الطروحات النظرية والتجريبية الخاصة به، واعتماد القراءة التحليلية للبيانات المتوفرة حول واقع وتنويع الاقتصاد العراقي وللفترة (2004–2014)، علاوة على اعتماد مؤشر هيرفندال – هيرشمان (HHI) (Herfindahl - Hirshman Index) للتعرف على درجة هذا التنوع . وقد أفصحت نتائج البحث وبوضوح غياب التنويع الاقتصادي للعراق بشكل عام خلال فترة الدراسة، وان إمكانية الحكومة في تحقيقه في المدى المنظور، وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة مسألة يشوبها الكثير من عدم اليقين.

الكلمات المفتاحية: *التنويع الاقتصادي، مؤشر هيرفندال –هيرشمان ، الدول الريعية ، لعنة الموارد*

Abstract

The aim of the research is to take a panoramic view of the nature of economic diversification, analyze its dimensions, try to stand on the map of economic diversity in Iraq, what are the imperatives required to achieve it, and what kind of challenges it may face in achieving the required diversification by reviewing its theoretical and empirical proposals, (2004-2014). As well as the adoption of the Herfindahl-Hirshman Index (HHI) to identify the degree of diversity. The results of the research clearly revealed the absence of economic diversification of Iraq in general during the study period, and that the government's ability to achieve it in the foreseeable future and under the existing economic, political and social conditions is a matter of considerable uncertainty.

Keywords : *Economic Diversification , Herfindahl - Hirshman Index , Rentieral state, Resource Curse.*

المقدمة

تعاني معظم البلدان النامية الريعية المعتمدة على الموارد الطبيعية، يقع في مقدمتها النفط، كمصدر رئيسي للدخل من جملة من التحديات يتجلى أهمها بارتباط ذلك الدخل بأسعار تلك الموارد في الأسواق العالمية وما يجري فيها من تقلبات حادة تنعكس سلبا على الموازنات العامة للبلدان وما يترتب عليها من آثار وخيمة على كافة الأصعدة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ، علاوة على الاختلالات والتشوهات الكبيرة في هياكلها الاقتصادية كأعراض سلبية ناتجة عما يعرف بالمرض الهولندي (Dutch Disease) ، وآثار كل ذلك على النمو والاستقرار الاقتصاديين .

من هنا جاء إدراك البلدان النامية والمشفوع بتحذيرات صندوق النقد الدولي لتدفع باتجاه ضرورة تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي والسعي بجدية نحو استخدام الأساليب الكفؤة والفعالة في إدارة المرتكزات التنويعة المتمثلة بالفوائض المالية والموارد لإحداث التنويع الاقتصادي المطلوب وإنجاحه من خلال اعتماد حزمة من السياسات الاقتصادية تهدف من خلالها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي ، وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات لضمان استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها . ونظرا لعده أحد الاقتصاديات الريعية، الذي يعتمد في أداءه على القطاع النفطي وما يوفره من إيرادات تعد عماد الموازنة العامة ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، فان الاقتصاد العراقي ليس بعيدا عن تلك التحديات. فما زال القطاع النفطي مهيمنا وبشكل كبير جدا في مساهمته على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الصادرات ومن ثم الموازنة العامة للدولة، فضلا عن التشوهات والاختلالات الواسعة في بنيته الهيكلية بالرغم من توفر موارد عديدة ومتنوعة ووجود إمكانيات جيدة. وبالتالي فان عملية تنويع الاقتصاد العراقي ودفعه نحو الاتجاه الذي يخدم عملية التنمية الاقتصادية أمر في غاية الأهمية، خاصة وان محاولات معالجة عدم التوازن في الاقتصاد العراقي للفترات السابقة قد جاءت مشوهة وناقصة، فضلا عن عدم وضوح الخطط التنموية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مما ترتب عليه تبديد الثروات وضياعها، وعدم تحقيق نمو وتطور ملموس طيلة السنوات الماضية. وعليه فانه ولغرض معالجة ما تقدم ينبغي على اعتماد إستراتيجية ملائمة وفعالة للنهوض بالاقتصاد العراقي وقطاعاته الأساسية مع توفير البيئة المناسبة لذلك . ويأتي تنويع الاقتصاد العراقي وتخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في مقدمة ذلك.

مشكلة البحث: مما تقدم تنبع أهمية البحث الذي تمحورت مشكلته الأساسية في الإجابة السؤال المتمثل بهل يستطيع العراق التخلص من الفخ ألريعي وتحقيق التنويع الاقتصادي بعد أن فشلت دولا أكثر استقرارًا سياسيًا وتجانسًا اجتماعيًا وأكثر تقدما في البنى الأساسية والمؤسسية من العراق في تحقيق ذلك؟

هدف البحث: إلقاء نظرة بانورامية عن ماهية التنويع الاقتصادي، وتحليل أبعاده، ومحاولة الوقوف على خريطة التنوع الاقتصادي في العراق، وما هي الضرورات المطلوبة لتحقيقه، وما نوع التحديات التي يمكن ان تواجهه في الوصول الى التنويع المطلوب.

فرضية البحث: انخفاض مستويات التنويع الاقتصادي في العراق وبدرجة كبيرة جدا، مع واقع اقتصادي واجتماعي وسياسي يعيق الجهود الحكومية الداعية للعادة هيكلية الاقتصاد باتجاه مستويات عالية من التنويع الاقتصادي.

منهجية البحث: ولإثبات ذلك وتحقيق هدف البحث تم اعتماد المنهجية القائمة على أساس الربط بين اتجاهين رئيسين، اتجاه وصفي يستند إلى استعراض الطروحات النظرية والتجريبية الخاصة بالتنويع الاقتصادي، بهدف رصد وتحديد الأطر المفاهيمية للتنويع الاقتصادي وأهدافه ومبرراته ومؤشراته، واتجاه تحليلي يستند على القراءة التحليلية للبيانات المتوفرة حول واقع وتنويع الاقتصاد العراقي وللفترة (2004-2014)[1]، علاوة على اعتماد مؤشر هيرفندال –هيرشمان (Herfindahl - Hirshman Index) (HHI) للتعرف على درجة هذا التنوع .

أولا: الإطار ألمفاهيمي.

[1] **لم يتم إدخال السنوات ما بعد 2014، بالرغم من حداثتها، كونها سنوات استثنائية خرجت ثلاث محافظات كبيرة عن سيطرة الحكومة المركزية.**

1. مفهوم التنويع الاقتصادي.

تختلف التعاريف التي يطلقها الاقتصاديين لتوصيف التنويع الاقتصادي باختلاف زاوية الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، إلا إنه عادة لا يبتعد عن كونه توسيع ورفع مساهمة القطاعات الاقتصادية المتنوعة في الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي إلغاء أو تقليل الاعتماد المفرط على قطاع اقتصادي منفرد ووحيد قائم على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام، عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في تلك القطاعات المتنوعة دون ان يقتضي الأمر تمتعها بميزات نسبية عالية، عبر الارتقاء بواقع هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد وتقلل من الاعتماد الكلي للاقتصاد على إيراداته وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في المدى الطويل . (Martin,2013,4-5) (Bature,2013,6-14)

وعلى الرغم من أن تحقيق التنويع الاقتصادي عادة ما ينصب على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول ذلك ليس كافياً لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية. فنجاح التنويع في الفعاليات الإنتاجية ينبغي أن يتوافق مع التنويع في متغيرات اقتصادية أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات ، والواردات ، وإيرادات الدولة، والعمالة ، وإجمالي تكوين راس المال ، وذلك انطلاقاً من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتجاوزه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى (الخطيب،2014، 4)

2. مبررات التنويع الاقتصادي وأهدافه.

يعد إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية والمواد الأولية ولاسيما النفط وما ينتج عنها من خلق اقتصاديات أحادية الجانب تعتمد في تمويل موازناتها وتوفير مستلزماتها على المورد ألريعي لتلك الموارد الطبيعية والمواد الأولية ، وما ينتج عن ذلك من تحديات كبيرة تتمثل بتبعيتها إلى التقلبات التي تحصل في أسواق تلك الموارد والمواد تنعكس بالتالي على مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية المبرر الرئيسي الذي يدفع تلك الاقتصاديات للاتجاه نحو التنويع الاقتصادي . إلا ان ذلك لا يعد المبرر الوحيد الذي يحفز البلدان التي يهمين فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصادياتها ، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها ، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصادات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، فضلا عن إمكانية إصابتها بإعراض المرض الهولندي (Dutch Disease) ، ولعنة الموارد (Resource Curse) [1] ، كلها تعد حوافز تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي (باهي وروابنيه،2016، 133-152) .

كما أبرزت الدراسات مبررات أخرى منطقية للتنويع الاقتصادي فضلا عن تأمين الاستقرار الاقتصادي مقابل مخاطر عدم اليقين في السوق العالمية، فهو يدفع باتجاه انتشار التكنولوجيا ، وزيادة إنتاجية وكفاءة العمل وراس المال البشري والتطوير المالي، ويوفر المرونة في الروابط الصناعية المتداخلة وفي عوامل الإنتاج الأخرى التي تؤدي إلى تحسين

---

[1]. **كان ظهور أدب "لعنة الموارد" كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي بعض حالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر إلى تلك الموارد الوفيرة.**

الإنتاجية وزيادة الصادرات من غير الموارد الطبيعية ورفع معدلات التبادل التجاري، والتي تدعم في النهاية استدامة النمو والتنمية الاقتصادية (السعدي،2017، 43-63) (حمدان،2017، 68-110) .

وعليه يمكن إجمال الأهداف التي تسعى البلدان إلى تحقيقها من خلال التنويع الاقتصادي بالآتي (لزعر،2017، 10):

أ. التقليل من نسبة المخاطر والأزمات والصدمات الاقتصادية الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنّفط، والتقلّبات المناخية (الفيضانات، الجفاف،...) بالنسبة للدول الزراعية ، وتدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في دول الشراكة التجارية.

ب. خلق معدلات نمو عالية على المدى الطويل وضمان استمراريتها من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات متعددة ومتنوعة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، وتقليل الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

ت. توفير مصادر جديدة للدخل والنقد الأجنبي ولموارد الميزانية العامة، وتقليص دور القطاع العام، وتمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتشجيعه على مواجهة المنافسة الكبيرة في الأسواق الداخلية والخارجية، ومسايرة ركب التطورات التكنولوجية المتسارعة.

ث. تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.

ثانيا: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي.

يعد تحقيق معدلات نمو عالية على المدى الطويل وضمان المحافظة عليها وديمومتها فضلا عن تقليل نسب المخاطر والأزمات والصدمات الاقتصادية الخارجية، الأهداف الأساسية والجوهرية للتنويع الاقتصادي، من هنا جاء اهتمام الاقتصاديين بدراسة العلاقة التي تربط بينهما والتي اتخذت بشكل رئيسي اتجاهين فكريين تمثلا بـ:

الاتجاه الأول: والذي ينعكس في نظرية الميزة النسبية لـ David Ricardo (1817) والتي ترى من التخصص محفزا قويا ومصدرا مهما للنمو الاقتصادي ، فهي بذلك تعد التنويع مثبطا للنمو الاقتصادي وترى ضرورة التخصص والبعد عن التنويع من أجل تحقيق نمو أفضل . وما زال العديد من الاقتصاديين يؤدون هذا الاتجاه ويعدون اعتماد الدولة وتخصصها في الجانب الاقتصادي الذي تمتلك ميزة نسبية فيه يرفع من كفاءة أدائها الاقتصادي (Ahmadov,2012,3)

الاتجاه الثاني: يرى هذا الاتجاه ويعززه كثير من الدراسات بان انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وما يحدثه من اعتماد الدولة على مصدر وحيد للدخل فضلا عن تركز الإنتاج والصادرات يحتمل الكثير من المخاطرة تنعكس أثاره سلبا على النمو الاقتصادي. وبالتالي فهي تدعوا إلى زيادة درجة التنويع الاقتصادي، وتدعم الآراء الداعية إلى تقليص تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات.

إلا ان مدى إتباع ونجاح احد الاتجاهين يختلف من دولة إلى الأخرى وفقا لهياكلها الاقتصادية علاوة على مدى تطورها ، فتنوع صادرات البلدان المتقدمة يزيد من نموها الاقتصادي ، في حين ، كما يعتقد بعض الاقتصاديين ، ان تخصص البلدان الصاعدة في تصدير أنواع معينة من المنتجات يرفع من معدلات نموها الاقتصادي ، في حين ان عدم التنويع الاقتصادي في البلدان النامية وتركز إنتاجها وتصديرها على المواد الأولية والاستخراجية التي تعاني من عدم استقرار

أسعارها العالمية وتعرضها لتقلبات عنيفة تنعكس على فقدان إيراداتها الاستقرارية المطلوبة لتمويل النمو والتنمية الاقتصادية فتعيق من ارتفاع معدلاتهم (Hesse,2008,1) .

ثالثا: المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي

يشير الاقتصاديون إلى وجود عدد من المتغيرات الاقتصادية يمكن عدها مؤشرات دالة على التنويع الاقتصادي في الدول ومن أهمها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي ، درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة إيرادات النفط والغاز من مجموع إيرادات الحكومة ، نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات ، علاوة على ، نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي ، وحصة الأيدي العاملة ضمن القطاعات الاقتصادية (United Nations,2016,12-13) . وبالرغم من كون تلك المؤشرات تدل على مدى التنويع الاقتصادي في بلد ما إلا أنها لا توضح درجة ذلك التنويع بدقة، لذا فقد ابتكرت عدة مؤشرات أخرى لقياس درجة التنويع الاقتصادي ، كان من أكثرها استخداما وشيوعا :

أ. مؤشر هيرفندال –هيرشمان (HHI) (Herfindahl - Hirshman Index)

يستخدم هذا المؤشر بشكل واسع في قياس التنويع الاقتصادي ، كونه يقوم على قياس تركيبة المتغيرات الاقتصادية وبنيتها ومدى تنوعها، فضلا عن قدرته في إبراز أهم التغيرات الهيكلية التي تطرأ على مكوناتها (United Nations,2016,13) .

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^2$$

حيث ان S_i : حصة النشاط الاقتصادي في القطاع i إلى إجمالي النشاط الاقتصادي الإجمالي، n : عدد القطاعات في الاقتصاد القومي .

كما يمكن إعادة كتابة معادلة مؤشر هيرفندال –هيرشمان بالشكل التالي (Hamidato & Alssafiah,2017,74-82) :

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left[\frac{X_i}{X}\right]^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث ان N : عدد القطاعات المساهمة للناتج المحلي الإجمالي ، X_i : مساهمة القطاع i في الناتج المحلي الإجمالي، و X : الناتج المحلي الإجمالي.

تتراوح قيمة مؤشر HHI بين الصفر والواحد صحيح ($1 \geq HHI \geq 0$) ، فقيمة الصفر تعكس حالة التنوع الكامل في الاقتصاد ، أما قيمة الواحد صحيح فتعكس حالة انعدام التنويع الاقتصادي ، وارتكاز الناتج المحلي الإجمالي على قطاع أو نشاط اقتصادي وحيد وتنعدم مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في هذا الناتج . وعليه فان انخفاض قيمة HHI يعد مؤشرا جيدا على درجة التنوع الاقتصادي في الدولة ودليلا على قدرة الاقتصاد على توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات وعدم حصرها في عدد قليل منها.

ب. معامل أو مؤشر جيني (Gini Coefficient)

نظرا لاعتباره احد أفضل مقاييس التركز وأبسطها ، فقد استخدم مؤشر أو معامل جيني ، الذي صمم من قبل الإحصائي (Corrado Gini) عام 1912 ، فقد عد احد أهم المقاييس الشائعة في قياس درجة التنويع الاقتصادي ، فهو يقيس مدى تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساوٍ بدل تركزه . وتتلخص فكرة مؤشر أو معامل جيني بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز (Lorenz curve) ووتر المثلث إلى إجمالي مساحة المثلث (الشكل 1) .

ويتخذ مؤشر جيني عدة صيغ منها (Kołodziejczak & Kossowski,2011,49-57):

$$G = \sum_{i=1}^{n} (X_i - X_{i-1})(Y_i + Y_{i-1})$$

حيث ان X_i : الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي (التكرار ألتجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي) ، Y_i : عدد القطاعات (التكرار ألتجمعي النسبي التصاعدي) .

وتتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر ، عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ، حيث يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة ، أي هناك تنويع تام في الاقتصاد، والواحد

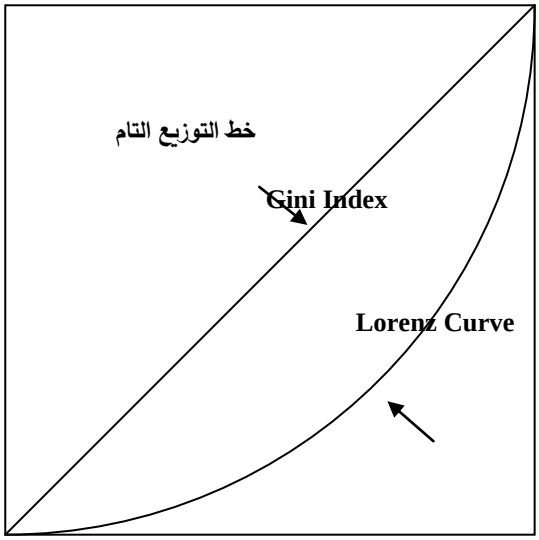

الشكل (1)

مؤشر أو معامل جيني

Sources: Catalano, Michael T. , Leise, Tanya L., & Pfaff, Thomas J., 2009, Measuring Resource Inequality: The Gini Coefficient , Advancing Education in Quantitative Literacy, University of South Florida, Vol.(2), No. (2).

الصحيح، عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي واحد صحيح ، حيث يمثل التفاوت التام التامة ، أي غياب التنويع في الاقتصاد والاعتماد على قطاع اقتصادي وحيد . وعليه فانه كلما كانت قيمة معامل جيني قريبة من الصفر كلما كانت درجة التنويع أفضل .

ت. مؤشر Ogive (Ogive Index)

ويعكس توزيع الأيدي العاملة بين القطاعات الاقتصادية ، ويتخذ الصيغة التالية :

حيث ان : حصة القطاع الاقتصادي i من الاقتصاد القومي (عادة ما يستخدم حصة الأيدي العاملة) ، N : عدد القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .

وتتراوح قيمة مؤشر Ogive بين الواحد صحيح والصفر ، حيث تعكس قيمة الواحد صحيح حالة غياب التنويع الاقتصادي ، أما قيمة الصفر فتعكس حالة التنويع الاقتصادي التام (Nicole,2010,15) .

ث. مؤشر Entropy (Intropy Index).

ويعرف أيضا بمؤشر Shannon entropy index (SEI) ، ويستخدم لقياس التنويع الاقتصادي والتركيز القطاعي ، ويخذ الصيغة التالية :

حيث ان : حصة القطاع i من الأيدي العاملة ، N : قطاعات الاقتصاد القومي .

وتشير القيمة المرتفعة لمؤشر Entropy إلى ارتفاع مستوى التنويع الاقتصادي ، في حين تشير القيم المتدنية منه إلى ارتفاع نسبة التركز القطاعي أي انخفاض التنويع (United Nations,2016,14) .

رابعا: الإشكالية التنويعة للاقتصاد العراقي

فيما يستمر العراق، حاله حال معظم الدول النفطية النامية ، في التوسع في استغلال موارده النفطية ، مازال هيكله الاقتصادي يعاني من نقاط ضعف شديدة ، تتمثل ببقاءه وعدم مغادرة منطقة الاقتصادات الريعية باعتماد ناتجه المحلي الاجمالي بشكل رئيسي على النفط الخام ، فما زال اقتصاد احادي الجانب يغيب فيه التنويع الاقتصادي ويهيمن القطاع العام على كافة مناحي الاقتصاد وافتقاره إلى بيئة ملائمة لمزاولة الأعمال.

لقد كان أداء الاقتصاد الكلي للعراق خلال السنوات 2003–2014 جيداً على خلفية انتعاش الإنتاج والأسعار النفطية. ففي عام 2012 بلغ متوسط إنتاج النفط 3.1 مليون برميل في اليوم، وهو المستوى الأعلى خلال 30 عاماً. وتسارع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 38.53% في المتوسط خلال السنوات 2004–2013 على ضوء الارتفاع في إنتاج وأسعار النفط وكما مبين في الجدول (1).

غير أن ارتفاع النمو الاقتصادي المبني على التوسع في القطاع النفطي قد لا يكفي لضمان استمرارية الرخاء،

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه في العراق للفترة (2004-2013)

السنوات	GDP (مليون دولار)	معدل نمو GDP (نسبة مؤية)
2004	26175	146.4457
2005	36243	38.46418

2006	54475	50.30489
2007	74235	36.27352
2008	107672	45.0421
2009	94275	-12.4424
2010	117138	24.25139
2011	157553	34.50204
2012	184192	16.90796
2013	195382	6.075182

●الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي ، 2015، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة .

في ظل الافتقار إلى التنويع الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية من اجل ادارة النشاط الاقتصادي. فكما يتوضح من الجدول (2) الذي يعكس بعض مؤشرات مدى فقدان العراق للتنويع الاقتصادي[1] وسيطرة القطاع النفطي على مجمل مقدرات الاقتصاد العراقي، عدم انخفاض مساهمة إيرادات المواد الأولية (النفط والغاز والفوسفات) في إجمالي الإيرادات العامة وفي أسوء حالاته عن 92.3% عام 2009 في حين بلغ ما نسبته في 99.5% في سنتي 2004 و2005، كما لم تنخفض نسبته في المعدل عن 97.59% وهي نسبة عالية جدا تؤشر مدى التأثر الذي يمكن ان تصيب الإيرادات العامة للدولة ومن ثم نفقاتها فيما لو حدث صدمة في أسعار تلك السلع.

من جانب أخر، فانه وبالرغم من انخفاض حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة إلا أنها لم تنخفض عن مستوى الـ 51%، في حين بلغت 81% في سنة 2004 ، وبلغت في المتوسط 64.9% . أما حصة الوقود المعدني من إجمالي الصادرات فلم تنخفض عن نسبة الـ 99% في جميع سنوات الدراسة، كما بلغت في المتوسط ما نسبته 99.1% خلال سنوات الدراسة، وهو ما يعكس التركز الكبير للصادرات في العراق، وهو ما أكدته قيمة دليل تركز الصادرات التي بلغت 0.972 في عام 2014.

جدول (2)

بعض مؤشرات مدى التنويع الاقتصادي في العراق

السنة	إيرادات النفط والغاز والفوسفات إلى إجمالي الإيرادات العامة	حصة الصناعات الاستخراجية من GDP	حصة الوقود من إجمالي الصادرات
2004	99.5	81	99.2
2005	99.5	79.6	99.6
2006	98.7	65.9	99.2

[1] **بصورة عامة، هنالك ثلاثة معايير رئيسية تشكل تعريف اقتصادات الريع النفطي وبالتالي عدم التنويع الاقتصادي، المعيار الأول تكون إسهامات قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة المعيار الثاني تكون نسبة إسهام الإيرادات النفطية أكثر من ٥٠ بالمئة من مجموع إيرادات ميزانية الدولة السنوية والمعيار الثالث الرئيس، أن قيمة صادرات النفط الخام تسهم بأكثر من ٥٠ بالمئة من مجموع الصادرات الوطنية (السعدي،2017، 48)**

2007	98.7	63.7	99.2
2008	97.5	76.4	99.2
2009	92.3	51.1	99.2
2010	96.1	53.6	99
2011	98.5	62.9	99.1
2012	97.9	59.2	99.1
2013	97.2	55.6	99.1

- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي ، 2015، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة .

- وللوقوف على درجة التنويع الاقتصادي في العراق تم اعتماد مؤشر هيرفندال –هيرشمان (HHI)[1] الذي أدرجت قيمه في الجدول (3) .

جدول (3)

مؤشر هيرفندال –هيرشمان (HHI) للتنويع الاقتصادي

السنوات	مؤشر (HHI) لتنويع الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر (HHI) لتنويع الصادرات	مؤشر (HHI) للإيرادات الحكومية	المؤشر المركب من المؤشرات الثلاثة
2004	0.51	0.96	0.94	0.8
2005	0.51	0.96	0.55	0.67
2006	0.50	0.96	0.62	0.70
2007	0.50	0.96	0.78	0.75
2008	0.51	0.98	0.82	0.77
2009	0.51	0.96	0.70	0.72
2010	0.51	0.98	0.69	0.72
2011	0.50	0.98	0.82	0.77
2012	0.51	0.99	0.83	0.78
2013	0.51	0.99	0.83	0.78

- الجميل، سرمد كوكب، 2016، العراق أخطار وأزمات وكوارث: دراسة في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لازمات العراق ونكبة الموصل ، نور للنشر .

يشير الجدول (3) الى ان قيمة مؤشر هيرفندال –هيرشمان (HHI) لدرجة تنويع الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة 2004–2014 قد تراوحت بين 0.50 و 0.51 وهو ما يعكس بوضوح انخفاض مستوى التنويع في النشاطات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، كما عكست قيمة مؤشر هيرفندال –هيرشمان (HHI) لتنويع الصادرات العراقية التي اقتربت بشكل كبير جدا من الواحد صحيح حيث تراوحت بين 0.99 و 0,96 خلال نفس الفترة ، الغياب الكامل لتنويع الصادرات ، واكدت قيمة مؤشر هيرفندال –هيرشمان (HHI) للإيرادات الحكومية التي تراوحت بين 0.55 في سنة 2005 و 0,94 في عام 2004 وبلغت خلال السنوات الأربعة الأخيرة من الدراسة (2011–2014) بالمتوسط 0,83، على الابتعاد الكبير عن تنويع الإيرادات الحكومية . وبأخذ المتوسط للمؤشرات الثلاثة

[1] **نظرا لاستخدام هذا المؤشر بشكل واسع في قياس التنويع الاقتصادي، كونه يقوم على قياس تركيبة المتغيرات الاقتصادية وبنيتها ومدى تنوعها، فضلا عن قدرته في إبراز أهم التغيرات الهيكلية التي تطرأ على مكوناتها، فقد تم تفضيله على المؤشرات الأخرى في قياس مدى التنوع الاقتصادي في العراق.**

واستخراج المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في العراق بلغت قيمت مؤشر مؤشر هيرفندال –هيرشمان (HHI) المركب في المتوسط خلال فترة الدراسة 0,75 وهو ما يؤشر وبوضوح غياب التنويع الاقتصادي للعراق بشكل عام خلال فترة الدراسة.

رابعا: ضرورات وإمكانيات التنويع الاقتصادي في العراق

يعتمد العراق حاله حال البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط على مورد واحد يهيمن على مسار الاقتصاد القومي، فالنفط يمثل العنصر الرئيسي، ويكاد يكون العنصر الوحيد تقريبا في بعض البلدان، للإيرادات العامة للدولة (جدول 2) وبالتالي لتمويل النفقات الخاصة بها. إلا ان ذلك يعد إحدى الإشكاليات الأساسية التي تعاني منها هذه الدول، حيث تتداخل عوامل عديدة بعضها داخلي وبعضها خارجي في تحديد حجم الإنتاج النفطي وأسعاره وبالتالي تحديد حجم إيراداته، كما ان العوامل الخارجية تعد هي الأقوى في تحديد ذلك، وبالتالي فهو مرهون والى حد كبير بتلك العوامل الخارجية.

فأسعار النفط والتي تتميز عادة بالتذبذب (جدول 4)، تنعكس عادة في تذبذب الإيرادات النفطية (بافتراض ثبات سعر صرف العملة المحلية) وبالتالي تذبذب الإيرادات العامة للدولة، وكما يتضح من الشكلين(2) و(3)،

جدول (4) الإيرادات العامة للعراق وأسعار النفط العالمية للفترة (2005–2013)

السنة	الإيرادات العامة (مليار دينار)	أسعار النفط العالمية دولار/برميل
2005	32983	50.64
2006	40503	61.08
2007	49063	69.098
2008	52047	94.45
2009	39251	61.06
2010	69521	77.45
2011	99698	107.46
2012	119748	109.45
2013	113767	105.87

- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي ، 2015، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

حيث يبين التناغم الكبير بين اتجاه الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2005–2013) مع اتجاه أسعار النفط العالمية لنفس الفترة، وهو ما يعكس تبعية الإيرادات العامة لأسعار النفط العالمية. فانخفاض أسعار النفط في السنوات 2009 و2008 و2013 سبب انخفاض في الإيرادات العامة.

فالافتقار إلى التنويع الاقتصادي حتى الآن يجعل النمو الاقتصادي للعراق حساساً تجاه تقلبات الأسعار العالمية للنفط، وقد يؤدي إلى الإضرار باستقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي، فبحسب دراسة للجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (ESCWA)، ان من الأسباب الرئيسية لعدم استقرار النمو في البلدان المصدرة للنفط افتقار هذه البلدان إلى تنويع الصادرات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا،2007، 74). كما قد يشكل التنويع الاقتصادي تحدياً للحكومة العراقية على صعيد خلق الوظائف الجديدة وفي إيجاد فرص مدرة للدخل للغالبية العظمى من

السكان، خصوصاً إذا ما علمنا إن هذا التركز في

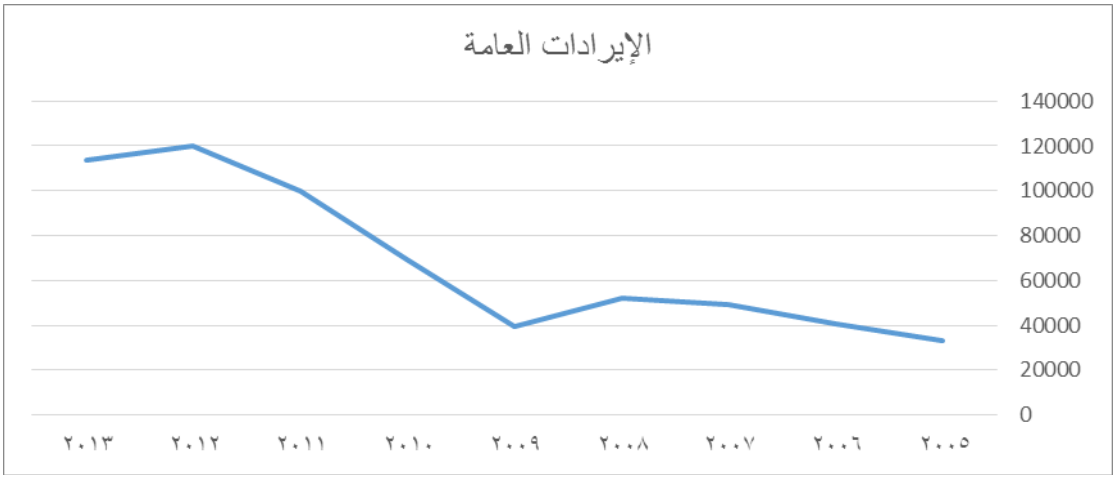

الشكل (2) اتجاه الإيرادات العامة في العراق خلال الفترة (2005–2013)

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

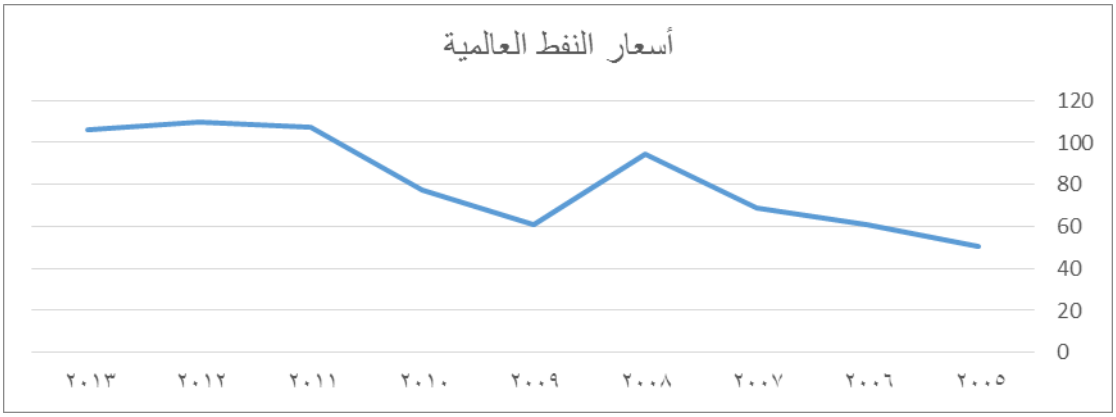

الشكل (3) اتجاه أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2005–2013)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

الجديدة وفي إيجاد فرص مدرة للدخل للغالبية العظمي من السكان، خصوصاً إذا ما علمنا إن هذا التركز في الاقتصاد العراقي هو تركز يخص سلعة ريعية مثل النفط وليس صناعية أو زراعية تسهم في زيادة النمو الاقتصادي بشكل حقيقي وتخفيض البطالة.

مما تقدم يصبح هدف التنويع للاقتصاد العراقي ضرورة حتمية ينبغي العمل عليها وبكفاءة وفاعلية خاصة وان ما حصل في الفترة الأخيرة من تدهور كبير في أسعار النفط العالمية من ما يقارب الـ (110) دولار الى ما دون الـ (50) دولار، انعكس على الموازنة العامة بشكل عجز مالي حقيقي كبير تبعه انخفاض كبير في حجم الانفاق الحكومي، فضلا عن ديون سيادية عالية. فانخفاض اسعار النفط قد دفع العراق في عام 2914 الى الطلب من الكويت عن طريق الامم المتحدة لتأجيل دفع تعويضات المنشآت النفطية أثناء حرب 1990 ، كما ساهم هذا الانخفاض وكما يؤكد صندوق النقد الدولي في 2014 في هبوط الاحتياطيات الأجنبية للعراق من 77 مليار دولار الى 67 مليار دولا ، فضلا عن الغاء الحكومة للمسودة الأصلية لعام 2015 واستبدالها بنسخة معدلة تتلاءم وانخفاض أسعار النفط (حسين،2016، 12) . وهو ما انتبهت إليه الحكومة خلال الفترة الماضية ودفعها الى ضرورة تبني برامج للإصلاح الاقتصادي، يمثل تنويع

مصادر الدخل من اجل ضمان تدفق الإيرادات من المصادر غير النفطية وتلافي قدر الإمكان الآثار السلبية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، أحد أهم حزمها.

السؤال الذي يطرح هنا؟ ما هي الإجراءات التي ينبغي ان تتخذها الحكومة لتحقيق ذلك؟ وما هي التحديات التي يمكن ان تواجهها في تحقيق ذلك؟

ان تنويع الاقتصاد وتخفيض اعتماد العراق على النفط يبدوا أمرا بعيدا المنال من الناحية الواقعية في المستقبل القريب إلا انه ينبغي ان يكون ذلك أحد المبادئ الأساسية في التوجه المستقبلي للحكومة، لذا يتطلب الأمر منها تحقيق جملة من المتطلبات لعل أهمها (مرزا،2013، 24-25):

1. ضرورة تهيئة اتفاق مجتمعي عام على كيفية توجيه العوائد النفطية وتحييد أثرها في تركيز التوجهات الريعية المتأصلة، من خلال رسم سياسات واستراتيجيات وبرامج ذات مديات متنوعة، للتنويع الاقتصادي، تقوم على تطبيقها إدارة اقتصادية كفؤة.
2. تخفيض الأهمية النسبية للتوظيف الحكومي/العام[1] واجراء تغيرات جوهرية في نظرة افراد المجتمع إلى الوظائف الحكومية والعامة كوسيلة من وسائل الحصول على نصيب من الريع النفطي.
3. نظرا لعد نمو إنتاجية العمل في القطاع الصناعي، وكما اثبتته التجارب الدولية، أحد اهم محركات النمو الاقتصادي، فضلا عن مساهمة القطاع الصناعي في ترسيخ قيم الجدية والالتزام والتمتع بروح المبادرة وقدرته على تغيير نمط الاستخدام، فان تطويره وزيادة التشغيل فيه يعد خطوة مهمة في طريق تحقيق التنويع بمفهومه الاقتصادي.
4. ضرورة تطوير القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، غير ان مشاكل المياه التي يعاني منها العراق يمكن ان تكون عائقا في زيادة انتاجه وتوفير الاستخدام المناسب له لفترة طويلة.

ان تحقيق ما تقدم يتطلب جهود كبيرة من قبل الدولة والمجتمع وبنى مؤسسية كفؤة ورصينة قادرة على القيام بتلك المتطلبات، الا ان ما يعترض تحقيق ذلك وبشكل جوهري الوضع السياسي القائم وما سببه من ضعف المؤسسات الرقابية والقضائية والمدنية، وما ولده من مستويات عالية من الفساد[2] المنتشر في كل مفاصل الاقتصاد العراقي والذي يصعب ان لم يكن يستجيل اجتثاثه من ناحية، ووجود ريع نفطي يحل النظام والمجموعات السياسية المختلفة من القيام بجهد حقيقي في النهوض بالواقع الاقتصادي للدولة، وبالتالي يصبح تحقيق التنويع الاقتصادي ، على الاقل في المدى المنظور ، حلما صعب التحقيق .

خامسا: الخاتمة

شكلت محاولة الوقوف على خريطة التنوع الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004-2014)، والاطلاع على الضرورات المطلوبة لتحقيقه، وتشخيص التحديات التي يمكن ان تواجهه الحكومة العراقية في الوصول الى التنويع المطلوب، الهدف الرئيسي الذي سعى البحث لتحقيقه ، متوسلا في ذلك بعد استعراض الطروحات النظرية والتجريبية

---

[1] وتميل النفقات العامة بشدة نحو فاتورة الأجور فهي العنصر البارز فيها حتى على مستوى البلدان المقارن بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (صندوق النقد الدولي،2017,3) .

[2] احتل العراق في سنة 2015 تسلسل 169 من 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية العالمية .

الخاصة به، بوسائل القراءة التحليلية للبيانات المتوفرة حول واقع وتنويع الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث، علاوة على اعتماد مؤشر هيرفندال –هيرشمان (Herfindahl - Hirshman Index) (HHI) للتعرف على درجة هذا التنوع .

وقد أفصحت نتائج البحث عن ارتفاع مساهمة القطاع النفطي وسيطرته على مجمل مقدرات الاقتصاد العراقي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ام مساهمته في الإيرادات العامة ام مساهمته في إجمالي الصادرات، كما ارتفعت نتائج مؤشر هيرفندال –هيرشمان (HHI) لتسجل قيم قريبة من الواحد صحيح ، الأمر الذي يعكس ارتفاع درجة عدم التنويع الاقتصادي في العراق وبشكل متحيز جدا ، بحيث تصبح إمكانية الدولة في إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وإعادة التوازن إليه عن طريق التنويع الاقتصادي ، في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة مسألة تكاد تكون بعيدة المنال على الأقل في المدى المنظور. إلا انه في المقابل ينبغي ان يكون ذلك أحد المبادئ الأساسية في التوجه المستقبلي للحكومة يتم من خلال رسم سياسات واستراتيجيات وبرامج متكاملة ذات مديات متنوعة، للتنويع الاقتصادي، تقوم على تطبيقها إدارة اقتصادية كفؤة.

المصادر

- باهي ، موسى و روابنية، كمال ، 2016 ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد5.
- الجميل، سرمد كوكب، 2016، العراق اخطار وازمات وكوارث: دراسة في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لازمات العراق ونكبة الموصل ، نور للنشر .
- حسين. نيفين، 2016، المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الازمات العالمية : المؤشرات والدلائل ، ادارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد ، الامارات العربية المتحدة .
- حمدان ،علام محمد موسى ،2017 ، التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ودورة في النمو الاقتصادي ، مجلة عجمان للدراسات والبحوث ، المجلد 17،العدد1.
- الخطيب ، ممدوح عوض ،2014، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض .
- السعدي ، صبري زاير ،2017، معايير التنويع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي :حالة السعودية ، المستقبل العربي، العدد،464، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان .

- صندوق النقد الدولي، 2017، العراق : قضايا مختارة ، التقرير القطري (252) ، واشنطن ،الولايات المتحدة الامريكية .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا،2007، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2006-2007 ، العدد 4،الامم المتحدة ، نيويورك .
- لزعر، محمد أمين ،2017، الدول العربية وتنويع الصادرات ، جسر التنمية ، العدد 135، المعهد العربي للتخطيط .
- مرزا، علي ،2013، العراق : الواقع والافاق المستقبلية ، المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت .

- Ahmadov, A. ,2012, Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries", *Working paper*, Princeton University.
- Bature, Bitrus Nakah, 2013, The Dutch Disease and the Diversification of an Economy: Some Case Studies , *Journal Of Humanities And Social Science*,Vol.15, N0.5.
- Hamidato ,Mohamed Nasser & Alssafiah , Baqaas ,2017, Economic diversification in Algeria, *Global Journal of Economic and Business*, Vol. 2, No.2.
- Kołodziejczak, Anna & Kossowski, Tomasz ,2011, Diversification of Farming Systems Employed in Poland in the Years 2006-2009, Quaestions Geographicae,Vol.30,No.2.
- Martin. Hvidt ,2013, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, Kuwait Program on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, *The London School of Economic and Political science* "LSE" , London.
- Palan ,Nicole, 2010,Measurement of Specialization – The Choice of Indices , FIW *Working Paper*, No. 62. Austria .
- United Nations,2016, The Concept of Economic Diversification in the Context of Response Measures Technical Paper by the Secretariat , Framework Convention Climate Change (FCCC),No.3.
- Hesse, Heiko ,2008, Export Diversification and Economic Growth ,The World Bank Commission on Growth and Development, *Working Paper*, (2008).
- Catalano, Michael T. , Leise, Tanya L., & Pfaff, Thomas J., 2009, Measuring Resource Inequality: The Gini Coefficient , Advancing Education in Quantitative Literacy, University of South Florida, Vol.(2), No. (2).